S

PROVISIONAL

S/PV.2596
20 June 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والتسعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد مهابير	(ترينيداد وتوباغو)
شع :	السيد أليني	
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد ولكوت
	بوركينا فاصو	السيد غيسو
	بيرو	السيد لونا
	تايلند	السيدة لاوهافان
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اودوفينكو
	الدانمرك	السيد غرونيت
	الصين	السيد جياهوا هوانغ
	فرنسا	السيد لوويه
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد الصفطي
	الهند	السيد كريشنان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد روزنستوك

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال.

الشكوى المقدمة من أنغولا ضد جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لانغولا لدى الامم المتحدة (S/17267)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الارجنتين ، وأنغولا ، وباكستان ، وجزر البهاما ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وسان تومي وبرينسيبي ، والسودان ، وكوبا ، وليبريا ، ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة ، أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرّر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد فان دونن (انغولا) ، مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد مونيز (الارجنتين) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد هيبرن (جزر البهاما) ، والسيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد شليغيل (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد فون شريندنغ (جنوب افريقيا) ، والسيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) ، والسيد كوفا (ليبريا) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

ينعقد مجلس الأمن اليوم استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الامم المتحدة (S/17267) . ومعروض على اعضاء المجلس الوثيقة S/17286 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من بوركينا فاصو ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند .

وأود أن أسترعي انتباه اعضاء المجلس الى الوثيقة S/17263 ، التي تتضمن نص الرسالة المؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الامم المتحدة .

المتكلم الأول هو أخي الموقّر وزير الشؤون الخارجية لأنغولا صاحب السعادة السيد الفونسو فان دونين . وأرحب بسعادته وأدعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد فان دونين (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة الثانية خلال بضعة أيام التي يتكلم فيها وفد بلادي أمام مجلس الأمن بشأن مسألة تتصل بالسلم والأمن الاقليميين وتهدد السلم والأمن الدوليين .

ان سجلات هذا المجلس طيئة بالمرات العديدة التي لا حصر لها والتي طرحت فيها جمهورية أنغولا الشعبية على المجلس آلام ومعاناة شعب أنغولا الناتجة عن أعمال نظام الفصل العنصري في بريتوريا ، وعن الموت والدمار اللذين تعيثها القوات العنصرية ، والمحاولات العديدة لزعزعة استقرار حكومة أنغولا الشرعية من جانب نظام الاقلية غير التمثيلي في بريتوريا ، والانتهاك المستمر لسيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية. وحتى هذا اليوم ، وبالرغم من جميع الجهود المبذولة ، لم تتمكن الأمم المتحدة ولا أعلى جهاز مسؤول فيها عن صيانة السلم ، أي مجلس الأمن ، من القيام بعمل أي شيء لايقاف مخططات وسياسات وأعمال جنوب افريقيا التي ما فتئت تتسبب في الكثير من عدم الاستقرار في الجنوب الافريقي . ويبدو أن مجلس الأمن عاجز أمام سطوة جنوب افريقيا العنصرية الوحشية عجز المدنيين الابرياء الذين تضطهدهم القوات العنصرية وتذبحهم .

وقد طرحت حكومتي هذه المسألة على مجلس الأمن في العديد من المناسبـــات: في آذار/مارس ١٩٧٦ ، عندما اتخذ المجلس القرار ٣٨٧ (١٩٧٦) ، الذي يطالب بـــأن تحترم جنوب افريقيا احتراما دقيقا استقلال بلدي وسيادته وسلامته الاقليمية ويدعو النظـــام العنصري الى أن يدفع التعويضات كاملة ؛ وفي أيار/مايو ١٩٧٨ عندما اتخذ المجلس القرار ٤٢٨ (١٩٧٨) ، الذي كرر هذا الطلب وطالب أيضا بالانسحاب الفوري غير المشروط لجميع قوات جنوب افريقيا من أنغولا ؛ وفي آذار/مارس ١٩٧٩ عندما اتخذ المجلس القـرار ٤٤٧ (١٩٧٩) ، الذي طالب بأن توقف جنوب افريقيا فورا غزواتها المسلحة الاستفزازية ضـــد جمهورية انغولا الشعبية وأن تحترم على الفور استقلال بلدي وسيادته وسلامته الاقليميـــة ؛ وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ عندما اتخذ المجلس القرار ٤٥٤ (١٩٧٩) الذي أدان بقوة عدوان جنوب افريقيا ودعا الحكومة العنصرية أن توقف على الفور جميع أعمال العـــدوان والاستفزاز الموجهة ضد جمهورية انغولا الشعبية وأن تسحب على الفور جميع قواتها المسلحة من أنغولا . وفي حزيران /يونيه ١٩٨٠ اتخذ المجلس القرار ٤٧٥ (١٩٨٠) ، الـــذي طالب بأن يسحب النظام العنصري على الفور جميع قواته المسلحة من أراضي جمهورية انغـولا الشعبية ، بأن يوقف جميع الانتهاكات للمجال الجوي لأنغولا وبأن يحترم من الآن فصاعـــدا سيادة جمهورية انغولا الشعبية وسلامتها الاقليمية احتراما دقيقا ، وناشد جميع الـــدول أن تنفّذ تنفيذا كاملا حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا في قرار مجلـس الأمـــن ٤١٨ (١٩٧٧) وقرر المجلس أن يجتمع مرة أخرى في حالة حدوث المزيد من اعمال انتهـــاك سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية وذلك بغية النظر في اتخاذ المزيد من التدابير الفعالـــة وفقا للأحكام المختصة من الميثاق بما في ذلك الاحكام الواردة في الفصل السابع .

وفي آب/اغسطس ١٩٨١ ، عندما قامت أنغولا حكومة وشعبا بتوجيه نداء متألم الـــى مجلس الأمن بعد الغزو الشامل لبلادي والاحتلال العسكري لأجزاء من جنوبي أنغولا فـان مشروع القرار الذي كان مطروحا على المجلس أدان النظام العنصري بقوة لغزوه المسلح المستمر المبيّت الذي ليس له ما يبرره لأنغولا ، وأعلن أن ذلك الغزو المسلح يمثل انتهاكا صارخـــا لسيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية ويمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين ، وطالب بانسحاب

قوات جنوب افريقيا انسحابا فوريا غير مشروط من جميع أراضي انغولا، وأدان بقوة استخدام جنوب افريقيا المرتزقة ضد حكومة انغولا وشعبها، وأدان الحملة العدائية وغيرها من الأعمال المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار جمهورية انغولا الشعبية وطالب بتنفيذ حظر الاسلحة المفروض في عام ١٩٧٧ على جنوب افريقيا وطالب بأن تقدم جنوب افريقيا لأنغولا تعويضا كاملا كافيا.

ومشروع القرار هذا قد نقضه عضو دائم في مجلس الأمن، بالرغم من التصويت المؤيد من جانب ١٣ عضوا، وامتناع عضو دائم واحد عن التصويت.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ اتخذ المجلس القرار ٥٤٥ (١٩٨٣)، الذي طالب بأن توقف جنوب افريقيا كل الانتهاكات الموجهة ضد انغولا وأن تحترم من الآن فصاعدا سيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية احتراما دقيقا.

وفي النهاية اتخذ المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ القرار ٥٤٦ (١٩٨٤) الذي أدان جنوب افريقيا بقوة لقصفها المجدد والمكثف والمبيّت الذي ليس له ما يبرره، وكذلك استمرار استخدامها لاقليم ناميبيا الدولي نقطة انطلاق من اجل تكريس هجماتها المسلحة.

واليوم يطرح وفد بلادي على مجلس الأمن ليس فقط حالة تهديد لأرواح المدنيين الانغوليين بل وحالة تهديد لأرواح الامريكيين أيضا. من الذي هدد حياة وممتلكات الامريكيين في انغولا؟ انها جمهورية جنوب افريقيا العنصرية. ومن الذي أنقذ حياة وممتلكات الامريكيين في انغولا من موت ودمار محققين؟ انها القوات المسلحة الباسلة لجمهورية أنغولا الشعبية، "فابلا". وفي ضوء هذا يمكننا أن نخلص الى أن الاسلوب الذي تستخدمه جنوب افريقيا للدفاع عن المصالح الاقتصادية الغربية يدمر هذه المصالح ذاتها من خلال القيام بأعمال التخريب والارهاب الصادر عن الدولة.

وحتى ألخّص للمجلس الأحداث التي وقعت مؤخرا في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ اكتشفت دورية من القوات المسلحة الانغولية مجموعة خاصة من الكوماندو كانت على وشك الهجوم على احدى المنشآت النفطية في مجمّع "كابيندا غولف اويل" - وأكرر مجمّع "كابيندا غولف اويل"

في مالونغو، في مقاطعة كابيندا، التي تبعد ٢٠٠٠ كيلومتر عن اقليم ناميبيا وتبعد بأكثر من ذلك عن جنوب افريقيا ذاتها. والاسم الرمزي لهذه العملية هو "ارغون".

ولو نجحت هذه العملية لبلغت الخسائر في الارواح عشرات الموتى ولكان من بينهم بعض المواطنين الامريكيين. وكانت الخسائر المادية ستصل الى بليون - وأكرر بليون - دولار امريكي بما في ذلك ٢١٦ مليون دولار امريكي لاعادة بناء المنشآت الموجودة على الساحل. وكان الأمر سيستغرق اكثر من سنة لاعادة بناء المنشآت النفطية في "مالونغو" وكان سيتسبب ايقاف الانتاج في خسارة مادية لا تقل عن ٧٧٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة بالاضافة الى ٣٠ مليون دولار قيمة المخزون.

ان اهداف عملية ارغون المجهضة واضحة : اولا ، محاولة تدمير مصداقية الحكومة الشرعية لجمهورية أنغولا الشعبية لدى حكومات البلدان الغربية التي تتمتع أنغولا معها بعلاقات اقتصادية ممتازة مثل الولايات المتحدة؛ ثانيا ، زعزعة استقرار اقتصاد انغولا وخلق التعاسة للشعب الانغولي ؛ ثالثا ، عزو المسؤولية عن العدوان لجماعة يونيتا العميلة ، كما حصل في السابق ، لرفع مكانة العصابة التي ما كانت لتبقى لولا مساعدة جنوب افريقيا الاستراتيجية والتشغيلية .

ويود وفدي ان يبين مرة أخرى وبشكل حازم وقطعي ، ان حكومة جنوب افريقيا تحاول بشكل سافر تضليل المجتمع الدولي وتشويه معلوماته بزعمها ان هدف عملية أرغون كان التجسس على قواعد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . وانني واثق من أن اعضاء مجلس الامن سيتفقون مع وفدي عندما يقول انه ربما لم يحدث قط ان استمع المجلس لعرض يثير السخرية مثل العرض الذي قدمه ممثل جنوب افريقيا في ١٠ حزيران/يونيه لحقائق موثقة وحديثة. عفوا ؛ وقعت في خطأ ، واسمحوا لي أن أصححه. لقد استمع المجلس حقا في الماضي الى تأكيدات أكثر مدعاة للسخرية من جانب العديد من ممثلي جنوب افريقيا ، سواء في المجلس أو خارجه ، عندما حاولوا بيأس وبلادة تبييض وجه الاعمال العنصرية المشينة . ان قتل حكومة جنوب افريقيا العنصرية للمدنيين في غابورون مثال جديد ليس الا على أكاذيب جنوب افريقيا ومكائدها . اننا ندين تلك المذبحة ونسأل المجلس ان يدينها .

يضاف الى ذلك أن اكاذيب جنوب افريقيا انكشفت على حقيقتها بتصريحات الكوماندو المقبوض عليه حيا ، الكابتن دوتويت ، الذي فضح جميع تفاصيل الخطة. علاوة على ذلك تبرهن الاسلحة المقبوض عليها في العملية ، المكونة من المتفجرات والقنابل الحارقة والالغام وما الى ذلك ، بوضوح على عدم اتساق ادعاءات جنوب افريقيا وعلى سخفها المحض في تبرير محاولة التخريب .

كيف يمكن لاحد ، حتى اصدقاء جنوب افريقيا ، أن يصدق كلام بريتوريا ؟ ان الاعتبارات المقدمة في تصريحات زعماء جنوب افريقيا العنصرية تقدم دلائل واضحة على

الاكاذيب الرذيلة التي تنوى حكومة جنوب افريقيا تضليل الرأى العام العالمي بهـــا . اسمحوا لي ان أذكر بانه ، عندما أعلنت الحكومة الانـغـولية احتواء فرقة الكوماندو العنصرية في كابيندا ، هبّ وزير الشؤون الخارجية لجنوب افريقيا الى انكار الحقائـق ؛ وبعد ساعات قلائل ادعى الجنرال فلجين ، رئيس الاركان العامة في جنوب افريقيـــا ، والذى قيل بعد العمل العدواني المجهض انه سيتقاعد قريبا ويتفرغ للزراعة ، مناقضـا على نحو صارخ تصريحات وزير خارجيته ، ان القوات المسلحة لجنوب افريقيا أوفـــدت مجموعات استطلاع الى مناطق في شمال لواندا وجنوبها ، بزعم التعرف على تحركات أعضاء سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، المتواجدين هناك ، وان مجموعة واحدة فقدت الاتصال مع الاركان العامة الجنوب افريقية . وعند هذه النقطة كانت هذه الصورة هي التي قدمتها الحكومة العنصرية ، التي استمرت رغم ذلك بالاعتراف بوجود الكوماندو الذين اجهضت مهمتهم في منطقة منشآت مالونغو النفطية في كابيندا . وبعد ثلاثـة اسابيع ، في ١٠ حزيران /يونيه ، وفي ضوء الاعتراف باحباط وحدة الكوماندو المذكورة في كابيندا ، قدم سفير جنوب افريقيا لدى الامم المتحدة ، مذهلا مجلس الامن الموقر ، عرضا جديدا يقوم على ان وحدة عسكرية صغيرة من جيش جنوب افريقيا وقعت مؤخرا في صدام مع عناصر عسكرية انغولية . وان الوحدة اوفدت لمراقبة معسكرات تدريب المؤتمر الوطني الافريقي المفترض وجودها قرب منشات مالونغو النفطية المحروسة حراسة شديدة ، قـرب مدينة كابيندا .

وكما نرى جميعا تتقدم حكومة جنوب افريقيا العنصرية خطوة خطوة صـــــوب الاعتراف بالحقيقة كما هي . الا أن النظام القبيح ، بسبب جنون العظمة وعقدة التفوق العرقي ، غير مستعد للانحناء حتى أمام الحقائق العارية التي قدمها بمحض ارادتـــه أحد قادة جيشه ، الكابتن الذى وقع في أسر القوات المسلحة ، في المؤتمر الصحفـــي الذى عقد في لواندا أمام وسائط الاعلام الدولية وحضره أيضا أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون في انغولا .

والادهى من ذلك ان العدوان الجديد هذا يبين المدى الذى بلغه سوء

نية حكومة جنوب افريقيا العنصرية ونفاقها : فقبل أسابيع قليلة فقط ، في نفس الوقت الذى كان فيه وفد انغولي ووفد جنوب افريقي يتفاوضان على عقد اجتماع على مستوى وزارى لايجاد الحلول الحقيقية لارساء السلم في الجنوب الافريقي ، كانت الاستعدادات للمضي في عملية ارغون ، التي بدات في كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ جارية على قدم وساق .

الا أن استئناف الاعمال المزعزعة للاستقرار من جانب قوات بريتوريا العنصرية لم يتوقف عند حد محاولة التخريب . ففي شهرى اذار/مارس ونيسان /ابريل خرقت طائرات النقل العسكرى الجنوب افريقية من طراز هركوليس سي - ١٣٠ الاجواء الجوية لبلادى ثمانين مرة ، وأنزلت بالمظلات ما مجموعه ٨٠ طنا من المعدات العسكرية المراد توصيلها الى أذنابهم ، جماعة يونيتا العميلة ، في مقاطعتي لواندا ومالانجي .

ان الهدف من تفريغ شحنة المعدات العسكرية في مقاطعة مالانجي كان ، من ناحية ، احباط التنمية الاقتصادية في المقاطعة التي تنفذ فيها حكومة انغولا مشروعا رائدا للزراعة وتربية الماشية ، ومن ناحية اخرى ، الاضرار بانتاج البن ، الذى يعد المصدر الثالث للقطع الاجنبي لجمهورية انغولا الشعبية ، في مقاطعات البن " بنغو" ، و" كوانزا الشمالية " ، و"اويجي " .

ومع مراعاة ان مقاطعة لواندا الشمالية منطقة لاستخراج الماس بالدرجة الاولى ، من السهل الافتراض بان المعدات العسكرية المنزلة في هذه المقاطعة كانت تستهدف تزويد جماعات يونيتا العميلة بما يكفي من المواد لتنفيذ العمليات الرامية الى هدم مناجم الماس الرئيسية بغية تعطيل انتاج هذا الحجر الثمين ، الذى يشكل المورد الثاني للقطع الاجنبي لبلادى .

واذا أضفنا الى ذلك محاولة التغلغل في منطقة مالونغو النفطية - مع مراعاة أن النفط يشكل المورد الاول للقطع الاجنبي لبلادى - يمكن أن نستنتج أن كل أعمال العدوان هذه التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى ليس لها سوى هدف واحد هو خنق

التنمية الاقتصادية لجمهوريتنا الشعبية الفتية ، من أجل النهوض بخطة بريتوريا التـــي ترمي الى خلق كوكبة من الدول التابعة في الجنوب الافريقي ، والتي تعتمد على القـوة الاقتصادية والعسكرية لجنوب افريقيا .

وبعد أن ثبتت استحالة استراتيجية بريتوريا التي تستهدف خنق اقتصادنـا ، استأنفت الحكومة العنصرية نفس الشكل من العدوان الذى استخدمته في السابق ضـــد انغولا . ومنذ بداية حزيران /يونيه على وجه التحديد حصلت زيادة مفاجئة في عمليات الاستطلاع الجوى لجنوب افريقيا للقوات الانغولية المرابطة في الجزء الجنوبـــي مـــن بلادنا ، وذلك في اعماق اراضي انغولا ، على بعد ٣٠٠ كيلومتر من حدودنا مع ناميبيا، الاقليم الذى تحتله كذلك جنوب افريقيا بصورة غير قانونية .

وفي المدة من ٣١ أيار/مايو الى ١٠ حزيران/يونيه ، سجل ٢٢ انتهاكا للمجال الجوى قامت بها ٢٦ طائرة . وبالاضافة الى ذلك كانت هناك تحركات غير عادية لقوات جنوب افريقيا لم نشهد مثلها منذ الغزو الكبير الأخير لبلدنا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

ولجيش جنوب افريقيا العنصرى قوات طوارئ موزعة على طول حدودنا ، وتقدر هذه القوات بأربعة ألوية آلية و ١٥ كتيبة مجموعها ٢٠ ٠٠٠ جندى تدعمهم ما بين ٨٠ و ٩٠ طائرة وطائرة عمودية من سلاح الطيران في جنوب افريقيا رابضة في القواعد الجوية "أوندانغوا" و "اوشاكي" و "رواكانا" ، وتستطيع هذه القوات في أية لحظة أن تشن غزوا جديدا داخل أراضي جمهورية أنغولا الشعبية .

ان المجتمع الدولي يدرك تماما الارتباك الشديد الذى يشعر به حلفاء جنوب افريقيا وأصدقاؤها ازاء المحاولة الرامية الى تدمير المنشآت النفطية في مالونغو . ونحن نشعر بالامتنان لجميع الذين وقفوا ضد هذه المحاولة الفاشلة .

ومن ناحيتنا ، فبالرغم مما عانت منه أنغولا في السنوات العشر الماضية من الخسائر والدمار لا نزال ملتزمين باعادة اقرار السلم والتعايش في الجنوب الافريقي ، ولن تتوقف أنغولا عن تقديم دعمها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وللمقاتلين من أجل الحرية من شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا . ونحن نعتبر هذا واجبا علينا لأن أنغولا جزء من الأمم المتحدة في مجموعها . لقد ورد الموقف الأنغولي الرسمي بشأن جميع القضايا المعلّقة في البرنامج الشامل الذى قدمه رئيس دولتي الرفيق جوزيه ادواردو دوس سانتوس الى الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

ان جمهورية أنغولا الشعبية على استعداد لتنفيذ الجزء الذى يهمنا من خطة المفاوضات حالما يتم تنفيذ النقاط الأربع التي أشير اليها هنا في هذا المجلس .

وبالرغم من الحملة الدعائية التي تقوم بها جنوب افريقيا عن سحب قواتها ، فان وجودها في أنغولا لا يزال مستمرا ، ليس فقط عن طريق وجود قوات الدفاع ومجموعات

الاستطلاع التابعة لها كما اعترف الجنرال فيلجوين نفسه ولكن أيضا عن طريق كتيبة بافالو السيئة السمعة التي تعمل في مقاطعة كونين باتصال وثيق مع مجموعة " يونيتا " العميلة في الجزء الجنوبي من أنغولا .

وهذا يعني أن قوات جنوب افريقيا التي هاجمت أنغولا عدة مرات منذ آب/اغسطس ١٩٧٥ قبل اعلان استقلالها أصبحت تحتل بصفة مستمرة أجزاء من أراضي أنغولا منذ ١٩٨١ وذلك استنادا الى مبررات لا تقوم على الحقائق بل على الوهم الناشئ في عقول ملتوية هي عقول الرجال الذين يحكمون جنوب افريقيا باعتبارها دولة تقوم على الرقيق ويحرم فيها ٢٢ مليونا من سكانها الذين يكوّنون الغالبية ، من حقوقهم ، ولا يتمتعون بأى قدر من الحماية ضد انتهاك حقوقهم الانسانية والمدنية والسياسية والاقتصادية . وفي هذا الصدد ، يود شعب أنغولا أن يعرب عن تقديره لجميع الذين شاركوا في التحركات الأخيرة الرامية الى ايقاف الاستثمار في جنوب افريقيا . الا أننا جميعا نأمل أن لا يكون مآل ما يتم سحبه بصورة قانونية عن طريق قناة معينة هو ردّه الى جنوب افريقيا بصورة غير قانونية عن طريق قناة أخرى .

وأخيرا ، أود أن أشكر جميع الأصدقاء والحلفاء الذين يؤيدون أنغولا دائما في سعيها من أجل تحقيق سلم عادل في الجنوب الافريقي ، يسمح للجميع أن يعيشوا في كرامة واحترام متبادل ويقوم على أساس عدم الاعتداء على الحدود الدولية وعلى سيادة الدول المستقلة وعلى الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب ، وعلى أساس جميع الحقوق والواجبات والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة الذى نلتزم جميعا بتنفيذه باعتبارنا أعضاء في هذه المنظمة .

فليستمر النضال !

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينعقد مجلس الأمن منذ ثمانية أيام ، وفي اثنتي عشرة جلسة متعاقبة تحت رئاسة وفدكم ممثلا في شخص وزير خارجية بلادكم ، ويجتمع الآن تحت رئاستكم سيدى ، للنظر في الشكاوى المقدمة ضد جنوب افريقيا .

وحتى مساء أمس كان المجلس يبحث مسألة ناميبيا التي تسبب معاناة لا تنتهي لشعب ناميبيا الذى يكافح ضد النظام العنصرى القمعي غير المشروع لجنوب افريقيا. والآن نوجه انتباهنا الى العدوان المتجدد لنفس النظام على جمهورية أنغولا الشعبية. وغدا سوف نواجه الشكوى التي قدمتها بوتسوانا الى المجلس مرة أخرى ضد جنوب افريقيا. وسيكون من المثير للاهتمام أن نعرف كم من الوقت والطاقة صرفهما المجلس منذ انشائه في تناول حالات تقوم فيها جنوب افريقيا بالعدوان والتعدى وتتحدى فيها باستمرار ارادة المجتمع الدولي.

اننا نشعر بالارتياح، سيدى الرئيس، لأننا اذ نتناول هذه المسائل الخطيرة الملحّة الجديدة، سنواصل الاستفادة من خبراتكم الدبلوماسية، ومن نزاهتكم وحكمتكم، كما استفدنا بالفعل من الصبر الذى لا يفرغ والوقار البالغ والحكمة الواسعة التي أبداها وزير خارجيتكم في الأيام الطويلة الماضية عند توليه رئاسة المجلس أثناء انكبابه على معالجة مسألة ناميبيا.

لقد نظر المجلس آخر مرة في شكوى من أنغولا ضد جنوب افريقيا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ وكان ذلك في أعقاب غزو آخر واسع النطاق شنته جنوب افريقيا على أراضيها. وتجدر الاشارة الى أن ذلك التصعيد الجديد لعدوان جنوب افريقيا على أنغولا في بداية ذلك العام الجديد، جاء بطريقة متميزة، حتى قبل أن يجف المداد من على قرار مجلس الأمن ٥٤٥ (١٩٨٣) وهو القرار الذى كان المجلس قد اتخذه قبل أيام في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. لقد أدان ذلك القرار بقوة استمرار احتلال جنوب افريقيا العسكرى لأجزاء من جنوب أنغولا، وطالب بأن تسحب جنوب افريقيا فورا ودون شرط جميع قواتها القائمة بالاحتلال من اقليم أنغولا، وان تحترم سيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية. الا أن جنوب افريقيا بغطرستها المعتادة ردت على ذلك بمجموعة من الهجمات.

وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، اتخذ مجلس الأمن قراره ٥٤٦ (١٩٨٤)، الذى يدين بعنف مرة أخرى جنوب افريقيا بسبب قصفها الجديد المكثف والمتعمد والذى

لا مبرر له لأنغولا واستمرار احتلالها لأجزاء من اقليمها ، باعتبارهما يمثلان انتهاكا لسيادة هذا البلد وسلامة أراضيه ، وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وطالب القرار مرة أخرى أن توقف بريتوريا فورا كل أعمال العدوان وأن تسحب فورا ودون شروط جميع قواتها العسكرية التي تحتل أراضي أنغولا .

واكد من جديد حق انغولا ، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة ، وبخاصة المادة ٥١ ، في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها ، وجدد طلبه الى الدول الاعضاء أن تزود انغولا بكل ما يلزم من المساعدة لتتمكن من الدفاع عن نفسها ضد الهجمات العسكرية المتصاعدة التي تشنها جنوب افريقيا وكذلك ضد استمرار احتلالها لأجزاء من أنغولا .

وان الأحداث التي تلت ذلك معروفة تماما . فعلى امتداد السنة ونصف السنة الماضيين قامت جنوب افريقيا بمحاولة متعمدة لخداع المجتمع الدولي بادعائها أنها تسعى الى أن تعيش في سلم مع جيرانها في حين أنها ، في الوقت نفسه ، لا تدع اية فرصة تفوتها لتهديدهم وتخويفهم ، والقيام بمزيد من أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار ضدهم . وعلى الرغم من الضغط المستمر على جمهورية انغولا الشعبية - والواقع ان شعب انغولا لم ينعم بالسلم منذ استقلاله - برهنت حكومة هذا البلد على حسن نيتها ومرونتها السياسية والدبلوماسية . ولكن قوبل ما أبدته من حنكة سياسية وروح التوفيق بمزيد من الخداع وسوء النية من جانب بريتوريا .

وفي الاسبوع الماضي زودنا وزير خارجية انغولا ، عندما خاطب المجلس ، بتفاصيل كاملة عن الانتهاكات المستمرة لأراضي انغولا ومجالها الجوى ، وكان آخرها الهجوم العسكرى الجبان على مجمع نفط مالونغو في مقاطعة كابندا . وقد قدم في كلمته امام المجلس اليوم مزيدا من التفاصيل ، وعرض علينا جميع الحقائق المتعلقة بالعملية العسكرية الاخيرة . وبعد زعم جنوب افريقيا بانسحابها التام من انغولا ، فان اكتشاف وحدة مغاوير تابعة لجنوب افريقيا تقوم بعملية تخريب اجرامية في كابندا ، على مسافة حوالي ٢٠٠٠ كيلومتر داخل اراضي انغولا ، يعد دليلا آخر على نفاق بريتوريا . ان أعمال العدوان هذه ، التي ترتكب في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن ، لا يمكن الا أن تثير بالغ القلق وهي تستدعي أشد ادانة ممكنة من جانب المجلس .

ان مؤتمر رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذى عقد في نيودلهـــي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، أدان بقـوة :

" استمرار الاحتلال العسكرى لجزء من أراضي أنغولا بواسطة قوات جنـوب افريقيـا العنصرية مما يشكل انتهاكا للسيادة والاستقلال الوطنييـن وللسلامـــة الاقليمية لجمهورية انغولا الشعبية " .

ورأى زعماء بلدان عـدم الانحياز :

" ان احتلال اراضي انغولا هو عمل من اعمال العدوان ضد حركة بلـدان عدم الانحياز" . (S/15675 ، المرفق ، الجزء أولا ، الفقرة ٦٢) .

اننا ندين بقوة استمرار العدوان على انغولا ، وآخر مثال عليه هو الهجوم العسكرى في كابنـدا . ونحن نؤكد من جديد حق انغولا في اتخاذ جميع التدابير اللازمـة للدفـاع والزود عن سيادتها وسلامتها الاقليمية واستقلالها . ونكرر الاعراب عن التزام حركـة بلـدان عدم الانحياز بالتضامن والدعم التامين لتحقيق هذه الغايـة . ونؤكـد بقوة حق انغـولا في الحصول على تعويض مناسب عن الخسائر الاقتصادية الضخمة وغيرها من الخسائر الـتي لحقت بها نتيجة لعدوان جنوب افريقيا .

واذا كان المجلس قد اصبح يكرس قسطا كبيرا من وقتـه وجهده لمعالجة ما يقـوم به النظام المتعنت والمتغطرس في بريتوريا ، فان اللوم يقع جزئيا على المجلس نفسه ، وبالأخص على اولئك في المجلس الذين بيد وانهم ينظرون الى نظام الفصل العنصرى بعين التسـامح والذين هم على استعداد للتغاضي عن تصرفاته . ان سياسة جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى ، واستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، ومواصلة اعمالها العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة ، وكل الاعمال الأخرى التي تشكل وصمة عار على جبين هذا النظـام العنصرى ، ستعود مرة تلو الأخرى لتطارد مجلس الامن الى ان يتمكن من التصرف بعزيمـة جماعية أكبر .

واننا لا نزال نأمل ــ وقد قلنا ذلك مرات لا تحصى ــ في ان يتخذ المجلس اجراء قبل ان يفوت الاوان ، وأن يتخذ تدابير قوية ضد جنوب افريقيا كما هو منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد اعرب وزير خارجية بلادي في بيانه امام هذا المجلس في الاسبوع الماضي عن مدى سعادة وفد بلادي لرؤيتكم تترأسون أعمال المجلس ، في الوقت الذي يبحث فيه مسائل هامة للغاية بالنسبة لقارتنا . واسمحوا لي ان اكرر هذه المشاعر الآن وأن اعرب عن اسمى آيات تقديرنا للطريقة المثالية التي أدرتم بها المناقشة التي انتهت مؤخرا .

مرة أخرى تجد جمهورية انغولا الشعبية نفسها مضطرة الى استرعاء انتباه المجلس الى مسألة استمرار قيام القوات الفاشمة لنظام بريتوريا العنصري بأعمال العدوان على اراضيها واحتلال اجزاء منها . وأن القرار ٥٤٦ (١٩٨٤) ــ الذي يطالب بأن تكف جنوب افريقيا فورا عن جميع عمليات القصف وسائر الاعمال العدوانية وان تسحب حالا ، وبدون شرط ، جميع قواتها العسكرية التي تحتل الاراضي الانغولية ، وان تتعهد كذلك بأن تحترم تماما سيادة انغولا ومجالها الجوي وسلامتها الاقليمية واستقلالها ــ هذا القرار لا يزال دون تنفيذ . فالعدوان مستمر وتشير التقارير الى ان النظام يحشد قواته على طول الحدود الجنوبية لأنغولا استعدادا للقيام بغزو شامل رابع .

ولذلك طلب الى هذا المجلس ان ينظر في العدوان ، وهو عمل غير شرعي يتناقض مع القانون الدولي وينتهك ميثاق الامم المتحدة . ان الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق تنص على ان تمتنع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة

الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة ، او على اى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة . وتبعا لذلك ، فان هذا المجلس مطالب ايضا بالنظر في الآثار المترتبة على السلم والامن الدوليين نتيجة لعدم امتثال النظام العنصرى لقراراته .

لقد فرضت جنوب افريقيا الحرب على انغولا وعلى غيرها من الدول المجاورة لها . ان نظام الفصل العنصرى انما يرمي بصورة عامة من مؤامراته العدوانية الى تحقيق مخططه الشامل ضد جيرانه عن طريق مزيج من الخداع السياسي والقوة العسكرية . فقد بدأ بشن اعمال لزعزعة الاستقرار والتخريب والاغتيال . وانشأ مجموعات منشقة قام بتدريبها وتمويلها وتسليحها للقيام بعمليات ضد الحكومات الشرعية في انغولا وموزامبيق وبوتسوانا وليسوتو وسيشيل وزمبابوى . ولاستكمال هذه الاعمال الشريرة ، لجأ الى العدوان العسكرى المباشر على تلك البلدان . وان غزو انغولا في عام ١٩٧٥ ، مذبحة كاسينغا الشائنة الصيت في عام ١٩٧٨ ، وعملية الغزو التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٨٠ تحت الاسم الرمزى عملية " سموك شيل " وعملية " بروتيا " في آب/اغسطس ١٩٨١ الشائنة الصيت بنفس القدر ، وعملية الغزو في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، وغارات القصف التي لا حصر لها على مختلف القرى والمدن في انغولا وغيرها من البلدان كلها ، تمثل جزءا من هذه الاستراتيجية .

ومن الواضح ان هذا النظام ينوى ، عن طريق هذا المزيج من التكتيكات ، تحقيق ثلاثة أهداف . اولا ، انه يسعى ، كهدف اساسي ، الى الاطاحة بالحكومات الشرعية للبلدان المجاورة والاستعاضة عنها ببانتوستانات يمكن للنظام ان يقيم فيها هياكل اساسية أقل عداء للفصل العنصرى ، ان لم تكن متعاطفة معه . وقد فشل النظام ، وسيفشل على الدوام في تحقيق هذه الغاية .

أما الهدف الثاني ، الذى يسعى النظام الى تحقيقه في حالة فشله في الاطاحة بهذه الحكومات وهذا ما حدث فعلا فهو تخويف وتخريب وزعزعة استقرار تلك البلدان بغية اجبارها على التواطؤ معه بالصمت أو على أن تسلم بابرام معاهدة غير متكافئة او اتخاذ ترتيبات سياسية لا تهدف الا الى تقليل المعارضة للفصل العنصرى الى الحد الادنى - أو فيما هو أسوأ من ذلك - الى دعمه وتاييده .

وفي حالة المخططات العدوانية ضد جمهورية انغولا الشعبية ، تعد ناميبيا بعدا جديدا لطموحات النظام العنصرى . فعن طريق العدوان المستمر ضد انغولا ، ينوى نظام الفصل العنصرى منع استقلال ناميبيا لاطول وقت ممكن . وباختصار ، فان هدف ذلك النظام - سواء كان في انغولا أو اى بلد آخر مجاور لجنوب افريقيا العنصرية لا يزال هدفا واحدا ، وهو ازالة المعارضة للفصل العنصرى . ومن ثم يستتبع ذلك ، - وهذا ماتضح فعلا بجلاء - ان ايا مما يسمى " تمهيدات السلام " التي يقدمها النظام ليس سوى حملات متضافرة محسوبة لتضليل العالم .

ان اعلان الانسحاب المزيف من انغولا الذى لم يقصد به سوى تغطية تسلل فريق تخريب عسكرى الى اعماق اراضي انغولا ، انما يوضح ، على سبيل المثال ، نفاق نظام الفصل العنصرى وسوء نيته . وبالمثل ، فان الهجوم الغاشم الذى ليس له ما يبرره على جمهورية بوتسوانا في صباح ١٤ حزيران /يونيه ، والذى اسفر عن موت ١٢ من اللاجئين من جنوب افريقيا ومواطني بوتسوانا الابرياء ، واصابة العديدين منهم ، انما يشير مرة اخرى الى انه بغض النظر عن الاعلانات التي يصدرها النظام ، فان اهدافه لا تزال باقية لم تتغير . ومن الواضح بالمثل ان غارة ماسيرو ، وأعمال العدوان المستمرة على جمهورية موزامبيق الشعبية ، وزمبابوى وسوازيلند ، تستهدف كلها تحقيق الهدف ذاته .

ان كون نظام الفصل العنصرى لا يزال يقوم وسوف يقوم بمواصلة شن الهجمات على دول مستقلة مجاورة ويسعى الى زعزعة استقرارها بسبب معارضتها للفصل العنصرى

أمر متوقع . الا انه من غير المتوقع بالمثل ان يحصل النظام في حملته لارتكاب هذه الاعمال الخسيسة على استرضاء ودعم بعض اعضاء هذه المنظمة . لقد تعرضت انغولا للعدوان ، الا انها كانت على استعداد لقبول مطالب ليس لها ما يبررها وذلك رغبة منها في احلال السلم . ومن ثم ان النتيجة الحتمية التي يمكن استخلاصها من سياسة بريتوريا الخاصة بالعدوان المستمر على جيرانها هي أن النظام لم يهتم على الاطلاق بتهيئة الظروف المفضية الى احلال السلم والاستقرار في المنطقة . لان تلك هي طبيعة الفصل العنصرى .

ان التأكيدات السخيفة المألوفة لدينا التي يطلقها نظام الفصل العنصرى بان احتلاله لاجزاء من أراضي انغولا انما يستهدف حماية مواطني ناميبيا من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تأكيدات غير مقبولة على الاطلاق وتمثل اهانة مفرطة لافريقيا . وينبغي لهذا المجلس ان يرفض اية محاولة لتبرير تلك الاعمال الاجرامية التي تمارس ضد انغولا . فهي تمثل انتهاكا لميثاق هذه المنظمة وللقانون الدولي . بالاضافة الى ذلك ، فان انغولا التي ليست لها حدود مشتركة مع جنوب افريقيا ، لا تفرض أى تهديد على ذلك النظام . ان كابيندا تقع على بعد ٢٥٥٠ كيلومترا من حدود جنوب افريقيا مع ناميبيا ، كما تبعد ١٣٥٠ كيلومترا عن نهر كونين الذى يمثل الحدود بين انغولا وناميبيا . فكيف يمكن تفسير ان منشآت نفطية تبعد بهذه المسافة عن جنوب افريقيا العنصرية تمثل تهديدا لامنها ؟ علاوة على ذلك ، من المعروف انه بينما كانت القوات العنصرية تشن هجماتها الجوية والارضية التي لا حصر لها على انغولا ، مشوهة وقاتلة مدنيين ابرياء عزلا ومرتكبة اعمال تخريب ضد منشآت وهياكل اساسية اقتصادية حيوية ، لم يهتم الجنود الانغوليون الا بالدفاع عن اراضيهم. لقد سعى النظام العنصرى الى الادعاء بان هجماته الاجرامية على انغولا شنت لتعقب المقاتلين من أجل الحرية التابعين " لسوابو " الذين يعملون من جانب الحدود الجنوبية لانغولا . وكما ان هذا الادعاء غير مقبول ايضا ، هل كانت العملية العسكرية في كابيندا ايضا لتعقب المقاتلين من سوابو ؟

مما يدعو الى الاسف العميق ان يطلب من انغولا تقديم تنازلات للمعتدى . ومما يدعو للاسف بشكل اكبر ان يشترك عضو مسؤول في هذا المجلس في محاولة استخلاص تنازلات من ضحية العدوان ، بدلا من التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومعارضة العدوان . ان هذا الدليل الاخير على نفاق ذلك النظام وسوء نيته قد اوضح استراتيجيته المزدوجة المعروفة تماما الان وهي التحدث عن السلم بشكل مزيف ثم القيام بعمليات تسلل لوحدات مسلحة والاعداد لمزيد من العدوان .

ان اعلان نظام الفصل العنصرى الزائف عن فض اشتباك قواته المعتدية ينبغي ألا يخدع أحدا . وبالتالي ، تشارك جمهورية انغولا الشعبية في مطالبة هذا المجلس بان يدين بقوة نظام الفصل العنصرى وان يطلب منه وقف الاعمال العدوانية فورا ودون قيد او شرط . وعلاوة على هذا ، في ضوء الخسائر الكبيرة في الارواح والممتلكات الناتجة عن اعمال العدوان المستمرة ، يجب على هذا المجلس ان يطلب الى نظام الفصل العنصرى ان يدفع تعويضا كاملا لانغولا .

ليس من قبيل المصادفة أن الحملة الحالية من أعمال العدوان التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى تجيء عشية الجهود المحمومة التي يقوم بها دعاة " الارتباط البناء " لتدليل النظام العنصرى . وذلك لانه كيف يمكن تفسير استمرار قيام دعاة " الارتباط البناء " بالسعي الى الغاء تعديل " كلارك " ، على الرغم من كونهم طرفا في تفاهم لوساكا بشأن انسحاب قوات الاحتلال العنصرية ، وهو التفاهم الذى انتهكه النظام ؟

ان تعديل " سيم " لا يعد محاولة مباشرة لتعزيز وجود العدوان فحسب ، وانما يعد ايضا اشارة واضحة الى انه يوجد ، بطريقة ما ، تبادل للمصالح مع جنوب افريقيا في زعزعة استقرار انغولا والاعتداء على سيادتها . وبالفعل ، فان اى عمل لا يستنكر بشكل مباشر نظام الفصل العنصرى المعتدى ولا يعمل على مناهضته انما يتناقض بشكل مباشر مع احترام حقوق انغولا السيادية . وان افريقيا ترفض وتدين المحاولات المتجددة للاطاحة بالحكومة الشرعية لجمهورية انغولا الشعبية .

لقد أوضح رئيس جمهورية انغولا الشعبية في رسالة وجهها الى الامين العام مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ عناصر البرنامج السياسي الذى قدمته حكومته. وقد تضمن البرنامج التزام انغولا السياسي بوضع اطار سياسي شامل من شانه ان يحقق الظروف الكفيلة بتوفير الضمانات . وكما اوضحت تلك الرسالة ، فان الاقتراح دليل على رغبة انغولا في السعي الى السلم . ما فتئت منظمة الوحدة الافريقية تؤيد تأييدا تاما موقف انغولا بعدم قبول اى ترتيب لا يتوافق مع عناصر ذلك البرنامج السياسي ، أو لا يستجيب للمسائل المتصلة بالتنفيذ العاجل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) او بوقف عدوان نظام الفصل العنصرى ، ووقف دعم نظام الفصل العنصرى لعملاء " يونيتا " . واتفاقا مع ذلك الموقف ، اكدت المنظمة مرارا تاييدها الكامل للتدابير التي اتخذتها حكومة انغولا وفقا للمادة ٥١ من ميثاق هذه المنظمة لضمان وحماية سلامتها الاقليمية وسيادتها الوطنية.

ومما يبعث على الحزن في هذا العام الذى يحتفل فيه معظم سكان العالم باندحار الفاشية في اوروبا ، أن الهيمنة العنصرية ذات الطبيعة الفاشية الخالصة لا تزال طليقة العنان في الجنوب الافريقي . ويطلب الى الافارقة أن يتحلّوا بالصبر والتسامح وأن ينتظروا ، هذا في نفس الوقت الذى تقوم فيه نفس القوى التي حاربت الفاشية في اوروبا بمساندة بتغذية ودعم الآلية الاقتصادية والسياسية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان مئات الآلاف من الافارقة وغيرهم من أبناء شعوب العالم الثالث قد دفعوا ثمنا باهظا من أجل هزيمة الفاشية في اوروبا وغيرها من المناطق . وبصرف النظر عن ذلك ، فان الافريقيين يطالبون أن يواجه الفصل العنصرى الذى هو وليد الفاشية ، مواجهة مباشرة وقوية وعالمية تماما كما كان الحال في اوروبا . يجب ألا يتكرر ما حدث في ميونخ . لأن التهدئة لن تؤدى الا الى اندلاع نيران المحرقة .

لقد لجأت أنغولا الى هذا المجلس طلبا للعدالة . ونطلب الى هذا المجلس أن يتصرف بحزم لوضع حد نهائي لعدوان جنوب افريقيا على جيرانها . ان مماطلة هذا المجلس وتسويفه في العمل لخدمة السلم والأمن يمثلان تخليا مأساويا عن مسؤوليته .

اسمحوا لي في النهاية أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لجميع الدول التي اتخذت خطوات تعرب بها عن استنكارها وشجبها للاعمال العدوانية التي يشنها نظام الفصل العنصرى . وكما ذكرت ، فاننا نتعشم أن تتخذ تدابير أكثر حزما وقوة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي هو ممثل ليبريا الراغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا لمجموعة الدول الافريقية لشهر حزيران/يونيه . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كوفا (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سبق أن أتيحت الفرصة لي أثناء هذا الشهر ، سيدى ، لأعرب لكم عن تهاني وفد بلادى بمناسبة توليكم

رئاسة مجلس الامن ، وعن ثقتنا بمقدرتكم على ادارة أعمال المجلس . ولا يسعني في هذه المرحلة الا أن أعبّر عن تقديرنا لكم ولأعضاء المجلس الآخرين للسماح لي بالادلاء ببيان بوصفي رئيسا للمجموعة الافريقية بشأن المسألة المطروحة اليوم أمام هذا المجلس الموقر .

يتعين على مجلس الامن أن يجتمع مرة أخرى للنظر في آخر العمليات العسكرية التي قام بها النظام العنصري في جنوب افريقيا والتي حدثت في الشهر الماضي ، عندما اكتشف جيش أنغولا الشعبي وجود بعض رجال العصابات من المنتمين الى وحدات المغاوير التابعة لجنوب افريقيا ، في مقاطعة كابيندا حيث كانوا يعدون العدة لتدمير مجمع للنفط في تلك المقاطعة . وبالاضافة الى هذه الغارة الفاشلة ، شهدنا في الاشهر الأخيرة تصعيد جنوب افريقيا لعدوانها ضد جمهورية أنغولا الشعبية . لقد تغلغلت طائرة نقل تابعة لجنوب افريقيا في أراضي أنغولا ، منتهكة مجالها الجوى ، وأنزلت ٨٠ طنا من المعدات العسكرية لتستخدمها مجموعتها العميلة ، ألا وهي الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل ، التي كانت ستعزى اليها العملية لو أنها نجحت . ومنذ ذلك الحين ، ازداد عدد الطلعات الاستطلاعية التي تقوم بها القوات الجوية التابعة لجنوب افريقيا داخل الاراضي الانغولية .

لقد أخفقت وحدات المغاوير في اتمام خطتها الاجرامية الآثمة ، التي لم تسفر عن أضرار مادية جسيمة فحسب ، بل تسببت أيضا في خسائر في الارواح البشرية . وكان الهدف في تلك العملية السرية النيل من سمعة الحكومة الشرعية لجمهورية أنغولا الشعبية وايهام المجتمع الدولي بأن الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل ، طرف يعتمد عليه سعيا الى تحقيق السلم في الجنوب الافريقي .

لقد اكتشفت أنغولا أن انسحاب قوات جنوب افريقيا المزعوم من جنوب انغولا لم يكن سوى محاولة تمويهية تستهدف تضليل أنغولا وايهامها بأن قوات جنوب افريقيا لم تعد موجودة في أراضيها . ولكن مما لا يبعث على دهشة أحد أن وحدات المغاوير التابعة لجنوب افريقيا كانت بالفعل لا تزال في أنغولا وكانت تعتزم تدمير الهياكل الاساسية الاقتصادية الحيوية في هذا البلد .

ان افتقار نظام بريتوريا العنصرى الى الصدق في ادعائه السعي الى اقامة سلم حقيقي في المنطقة أمر يتضح على نحو متزايد . فجنوب افريقيا لا تزال تواصل استخدام اقليم ناميبيا قاعدة عسكرية لشن عدوانها المسلح على الدول المجاورة لها لارغامها على الكف عن تأييد الحملة المناهضة للفصل العنصرى والكفاح المشروع الذى يخوضه الشعب الناميبي من أجل الحرية والاستقلال .

ان الدول الاعضاء في المجموعة الافريقية تعتبر الحالة الراهنة المتردية انتهاكا جسيما للسلامة الاقليمية لأنغولا ، وتأسف لما تقوم به جنوب افريقيا من تكثيف وتصعيد مطردين للتوتر والارهاب العسكرى في المنطقة ، وخاصة انتحالها لنفسها الحق في تخطي حدود دول خط المواجهة لتقترف اعمالا مزعزعة للاستقرار دون عقاب . اننا نستنكر هذه المناورات التي تجرى دون استفزاز مسبق وندينها ، ليس بوصفها انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المتصلة باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الاقليمية فحسب ، بل وبوصفها أيضا تحديا لروح ونص اتفاق لوساكا المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، الذى كان مفترضا بموجبه أن تسحب بريتوريا قواتها من أنغولا في آذار/مارس من ذلك العام .

وفي هذا الصدد ، نطالب مجلس الامن ان يتخذ اجراء قويا ازاء آخر الاعمال العدوانية التي قامت بها جنوب افريقيا وهو عمل يكشف النقاب عن خبث بريتوريا وسوء نواياها . ويتعين على المجلس أيضا أن يناشد المجتمع الدولي أن يقدم ، على سبيل الاستعجال ، أقصى التأييد المعنوى والسياسي ، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لدول خط المواجهة لتمكينها من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها في وجه جنوب افريقيا ، وتأييد المؤتمر المعني بتنسيق تنمية الجنوب الافريقي بهدف التقليل من تبعيته الاقتصادية للنظام العنصرى .

لقد آن أوان اتخاذ هذا المجلس قرارات تظهر ، عن طريق تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، تصميمه على ممارسة أقصى الضغوط على نظام جنوب افريقيا وارغامه على الامتثال لمبادئ القانون الدولي . ان على مجلس الامن واجب الاسهام في تحقيق

حل سلمي للحالة المتدهورة في الجنوب الافريقي ، حتى تتمكن شعوب أنغولا وناميبيا ودول خط المواجهة من أن تعيش في سلم وأن تقرر المستقبل الذى ترتضيه لنفسها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد جياهوا هوانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يشرع مجلس الامن الآن ، بعد أن انتهى من نظره في مسألة ناميبيا ، في نظر الحالة في أنغولا وبوتسوانا التي تبيّن مرة أخرى أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا لا يزال هو السبب الجذرى للاضطراب في الجنوب الافريقي .

وبينما تنتهج سلطات جنوب افريقيا سياسة بربرية للفصل العنصرى في بلدها ، فانها تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا وترتكب على نحو متكرر أعمال الاستفزاز العسكرية المسلحة المسعورة ، وتشن الغزوات على أنغولا وبوتسوانا وموزامبيق مما يشيع الاضطراب في الجنوب الافريقي بأسره ويمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . لابد أن تثير فظائع جنوب افريقيا سخطا قويا وادانة اجماعية لدى الرأى العام العالمي .

لقد استمعنا منذ وقت قصير الى بيان من وزير خارجية أنغولا ، عبّر فيه بالوقائع التي لا يمكن دحضها عن الاعمال العدوانية التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا . وقد فنّد الاكاذيب التي تردد ها جنوب افريقيا ، وكشف النقاب عن الخطر الذى يهدد السلم والأمن في الجنوب الافريقي والعالم بأسره بسبب أعمال سلطات جنوب افريقيا .

في الحقيقة ، لم تتوقف سلطات جنوب افريقيا منذ استقلال انغولا عن أعمالها العدوانية والتخريبية ضد أنغولا . وفي آب/أغسطس ١٩٨١ قامت قوات جنوب افريقيا بغزو مكثف لأنغولا واحتلت بالقوة منطقة كبيرة من الأراضي في جنوب انغولا ، مسببة بذلك خسائر ضخمة في الارواح والممتلكات للشعب الانغولي ومنتهكة بذلك انتهاكا صارخا سيادة أنغولا ووحدة أراضيها .

وفي شباط/فبراير من السنة الماضية ، اجبرت سلطات جنوب افريقيا في مواجهة المعارضة الصلبة للحكومة الانغولية ، وتحت الضغط القوى للمجتمع الدولي ، الى أن توقع اتفاق لوساكا مع أنغولا ، الذى تعهد فيه بسحب قواتها بالكامل من أنغولا خلال بضعة أشهر . ومع ذلك ، لم يتم هذا حتى نيسان/ابريل من هذه السنة ، وهو الموعد الذى أعلنت فيه رسميا انسحاب القوات ، وفي الحقيقة فانهم لم يسحبوا بالكامل قواتهم من أنغولا .

وعلاوة على ذلك ، بعد أقل من شهر من اعلان سلطات جنوب افريقيا ، أرسلت مرة أخرى رجال الكوماندوز الذين تسللوا الى كابيندا ، شمال أنغولا ، للقيام بأعمال تخريب وازعاج . وقد جمعت جنوب افريقيا أخيرا قوات على حدود ناميبيا استعدادا لغزو جديد لأنغولا .

توضح كل الحقائق السابقة أن سلطات جنوب افريقيا لم تنقض فقط التزامها ، ولكنها صعدت أيضا من أعمالها العدوانية المكثفة ، دون ابداء أية نية حسنة على الاطلاق لايجاد حل تفاوضي لمشكلة الجنوب الافريقي .

لقد أدان المجتمع الدولي مرارا وتكرارا الاعمال العدوانية الاجرامية الصارخة ضد أنغولا ، وهي الاعمال التي تشكل انتهاكا صارخا للميثاق والقانون الدولي . لقد أقر مجلس الامن عدة قرارات لهذا الغرض ، تطالب جنوب افريقيا بانهاء أعمالها العدوانية فورا . ومع ذلك ، ضربت سلطات جنوب افريقيا عرض الحائط بالنداء العادل للمجتمع الدولي ، وتجاهلت تماما قرارات مجلس الامن . وعلى العكس من ذلك ، فقد كثفت من أعمالها العدوانية ضد أنغولا وهو مالا يمكن لمجلس الامن الا أن يعبر عن قلقه ازاءه .

يعتبر الوفد الصيني أن مجلس الامن ملتزم مرة أخرى بأن يدين بقوة أعمال العدوان والتخريب المتكررة التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا ضد أنغولا ، وأن ينذر رسميا جنوب افريقيا بأنها ينبغي أن تسحب فورا وبدون أية شروط قواتها من أراضي أنغولا ، وأن توقف فورا كل الاعمال العدوانية والتخريبية ضد أنغولا ، وأن يناشد المجتمع الدولي تقديم التأييد المادي والمعنوي لحكومة وشعب أنغولا .

اذا كانت سلطات جنوب افريقيا مستمرة في رفض تنفيذ قرارات مجلس الامن ، فان على مجلس الامن طبقا لاحكام الميثاق ذات الصلة ، أن يتخذ التدابير الفعالة لاجبار سلطات جنوب افريقيا على تغيير هذا المسلك المتغطرس ووقف أعمالها العدوانية .

تعبر حكومة وشعب الصين عن السخط القوي والادانة الشديدة لاعمال سلطات جنوب افريقيا العدوانية والتخريبية ضد أنغولا ، وسوف يواصلان ، كما كان الحال دائما في حزم وقوة تأييد حكومة وشعب أنغولا في كفاحهما العادل للدفاع عن سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية .

السيد غرونيت (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن الدانمرك قد علقت قبل ذلك على الاحداث في كابيندا ، أثناء مناقشة المجلس للحالة في ناميبيا ، سوف أدلي ببيان مختصر للغاية . وأود مع ذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد موقف الدانمرك وأوضحه تماما لجنوب افريقيا .

ليس هناك مبرر لأعمال جنوب افريقيا في كابيندا ، وان التوضيح الذى قدمته جنوب افريقيا لهذا الموقف تنقصه المصداقية تماما . بل ان النقيب المنتمي الى القوات الخاصة لجنوب افريقيا الذى قبض عليه أخيرا ، قد اعترف صراحة بأن مهمته في كابيندا كانت مهمة تخريب واستمرار في زعزعة الاستقرار في أنغولا . ومن ثم ، فقد شهد المجتمع الدولي انتهاكا صلفا وصارخا آخر لسيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية .

وليس أقل ما يقال ، من هذا المنظور ، ان الأنباء عن العودة الى حشد عدد كبير من قوات جنوب افريقيا في شمال ناميبيا على طول الحدود الجنوبية لأنغولا لا بد وأن تثير قلقا خطيرا للغاية . وجميعنا نتذكر كل هجمات جنوب افريقيا القاسية جدا على أنغولا وانسحاب قوات جنوب افريقيا الذى تأخر على الرغم من الالتزام الشديد بذلك الهدف .

ولا بد لمجلس الأمن أن يدين بوضوح استمرار عدوان جنوب افريقيا على انغولا وأن يبذل قصارى جهده لثني جنوب افريقيا عن أى انتهاك في المستقبل لسيادة انغولا وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

وحتى جنوب افريقيا لا بد وأن تجد أنه من الصعب بصورة متزايدة أن تجادل بأن سلوكها لا يهدد الاستقرار في المنطقة فحسب بل يترك آثارا كبيرة على السلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل باكستان ، الذى يرغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية لشهر حزيران/يونيه . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، لقد تشرفت بمخاطبة مجلس الأمن في مناسبة سابقة تحت رئاسة وزير خارجيتكم الموقر . وأود أن أشكركم وأشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين على اتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن مرة اخرى .

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني العميق للطريقة التي أدار بها سعادة وزير خارجية ترينيداد وتوباغو عمل المجلس لهذا الشهر حيث سخّر له قيادته الدينمية وخبرته الواسعة كدبلوماسي ورجل دولة ، ومكّنه من اخضاع المسائل الشائكة لمناقشة بنّاءة وثمرة . انني اذ أتكلم باسم حكومتي وبوصفي رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية الأعضاء في الامم المتحدة لشهر حزيران/يونيه أعرب عن ثقتي الكاملة في قدرتكم ، سيدى الرئيس ، على توجيه دفة عمل مجلس الأمن نحو اتخاذ الاجراء الصحيح ضد جنوب افريقيا ردّا على قيامها بشن سلسلة من الأعمال العدوانية الأخيرة على الدول المجاورة .

ووفقا للأدلة المباشرة التي قدمها أحد قادة القوات الخاصة (الكوماندوز) التابعين

لجنوب افريقيا الذى وقع في الأسر، فان القوات الخاصة التابعة لجنوب افريقيا بدأت تخطط للإغارة على المقاطعة الشمالية لكابيندا في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام بغية احداث ما أسماه بنكسة اقتصادية كبيرة للحكومة الانغولية. وقال ان رجاله قد ارسلوا لبث الألغام في مستودع شركة فلف الامريكية للنفط بهدف تدمير صهريج تخزين النفط. وان أقواله هذه تكذب زعم جنوب افريقيا القائل بأن جنودها كانوا يبحثون عن أعضاء في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي، كما لو كانت تلك الرواية حقيقية وان بوسعها أن تضفي الشرعية على عطها العدواني غير المشروع.

ان هذه التطورات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأعمال جنوب افريقيا العدوانية في بوتسوانا وألاعيبها السياسية في ناميبيا تبرر تبريرا كاملا الشكوى الحالية المقدمة من حكومة أنغولا والتي تتضمن تصورا واضحا لتهديد السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي من جراء استمرار الأعمال العدوانية وأعمال العنف التي تقوم بها القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا وما ينتج عن ذلك من انتهاك للسلامة الاقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية انغولا. وفي الحقيقة ان سعادة السفير ليفويلا، الممثل الدائم لبوتسوانا قد طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة الناشئة عن هجمات جنوب افريقيا العسكرية التي وقعت بتاريخ ١٤ حزيران/يونيه على عاصمة بلاده.

ان ما يبعث على القلق العميق لدى مجلس الأمن ولدى المجتمع الدولي بأسره هو أن جنوب افريقيا يمكن أن تواصل دون عقاب أعمالها غير الشرعية داخل جنوب افريقيا وعدوانها الغاشم على الدول ذات السيادة المجاورة لها مهددة بذلك السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ومنذ اسبوع فقط، أطلع سعادة السيد الفونسو فان دونن، وزير خارجية انغولا، هذا المجلس على تزايد الأعمال العدوانية على بلاده من جانب نظام جنوب افريقيا. وقد وصف وزير الخارجية، في عرض مفصل للأعمال العدوانية التي تشنها جنوب افريقيا على انغولا، كيف بدأت الآلية العسكرية لجنوب افريقيا تخطط، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، لتنفيذ عملية ارغون التي استهدفت تدمير مجمع النفط النفطي في مقاطعة كابيندا في انغولا. وقد استمع المجلس، في هذا الصدد، الى التفاصيل المرعبة لاستخدام

جنوب افريقيا لقواتها الخاصة في القيام بأعمال تخريبية متعمّدة في عمق الأراضي الانغولية. وقد استشهد وزير الخارجية أيضا بأحداث تمثلت في انتهاك طائرات جنوب افريقيا للمجال الجوى لأنغولا وذكر أن نظام جنوب افريقيا في أعقاب محاولة التخريب التي قام بها في كابيندا زاد من تحليق طائراته الاستطلاعية فوق الأراضي الانغولية مخترقا المجال الجوى لذلك البلد لمسافة تزيد على ٢٠٠ كيلو متر .

ان وزير خارجية انغولا في بيانه أمام مجلس الأمن اليوم استرعى انتباه المجلس مرة اخرى الى الأعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا وانتهاكها للسيادة الوطنية لأنغولا وسلامتها الاقليمية . وقد أطلع المجلس ببيانه هذا على جسامة الأضرار السياسية والاقتصادية التي لحقت بأنغولا والآثار الكاسحة التي كانت ستخلفها غارات جنوب افريقيا لو تمكنت قوات الكوماندو التابعة لجنوب افريقيا من القيام بعملية ناجحة .

وقبل يومين من ادلاء وزير خارجية انغولا ببيانه ، استمع مجلس الأمن الى بيان من ممثل نظام جنوب افريقيا شكك فيه في شرعية حكومة انغولا وطالب بممارسة شعب انغولا لحقّه في تقرير المصير . ثم مضى ممثل جنوب افريقيا الى تبرير الغارة الغاشمة على كابيندا بقوله ان الحاجة اقتضتها "لجمع المعلومات عن أنشطة الارهابيين التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي ولسوابو في انغولا للنظر في اتخاذ التدابير المضادة المناسبة" .

ان نظام جنوب افريقيا يقف موقف المدان أمام المجلس نتيجة بياناته التي تفضحه ، فهو ينتهك المبدأ الهام الذى لا يجوز انتهاكه من مبادئ القانون الدولي والسلوك المنصوص عليه في المادة ٢ من الفصل الأول من ميثاق الامم المتحدة . فالمادة ٢ (٤) من الميثاق تنص على ما يلي :

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة".

ان مجلس الأمن ما برح عاكفا على النظر في مسألة عدوان جنوب افريقيا على سيادة انغولا واستقلالها وسلامتها الاقليمية منذ استقلال ذلك البلد في عام ١٩٧٥. وقد اتخذ

المجلس عدة قرارات تدين جنوب افريقيا بسبب أعمالها العدوانية المتعمدة والمستمرة على انغولا . وقد طالب جنوب افريقيا مرارا بأن توقف فورا هذه الأعمال العدوانية على جارتها . وقد كان الرد الوحيد من جانب جنوب افريقيا هو التحدي والرفض الكاملين لقرارات مجلس الأمن .

ويجب ألا يسمح لنظام جنوب افريقيا بتقويض موثوقية مجلس الأمن عن طريق أعماله ، القائمة على التحدي وسلوكه غير الشرعي داخل ذلك الاقليم وخارجه . ولا بد من حمل جنوب افريقيا على الامتناع عن انتهاج السياسات والأهداف التي تقوّض المبادئ والأهداف المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة .

ان الغالبية الساحقة من السكان المحرومين في جنوب افريقيا ذاتها وشعوب الدول المجاورة التي هي ضحية لعدوان جنوب افريقيا لها الحق في العيش في سلم واستقرار في المنطقة وفي اتاحة الفرصة أمامها لتحقيق التقدم السلمي الذي يمكن أن يتوفر عن طريق حمايتها من تدخل جنوب افريقيا وتحريرها من الخوف من عدوان جنوب افريقيا .

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ التدابير الضرورية لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها لدول المنطقة المجاورة لجنوب افريقيا أن تعيش في سلم وأن تتمكن من تكريس طاقاتها لبناء اقتصاداتها وتعزيز رفاه شعوبها ، بدلا من انفاق مواردها الضئيلة على دعم وسائلها الدفاعية ضد التهديد المستمر الذي يشكله عدوان جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه مما يدين حكومة جنوب افريقيا ادانة قاطعة ان هذا المجلس قد دعي الى الانعقاد لكي يتناول سياسات واعمال جنوب افريقيا غير المقبولة في ناميبيا وانغولا وبوتسوانا .

لقد فرغنا منذ قليل من مناقشة مستفيضة بشان الحالة في ناميبيا ، الناشئة عن رفض جنوب افريقيا تنفيذ خطة الامم المتحدة من اجل الاستقلال وتصميمها على المضي في اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة . وفي اثناء تلك المناقشة ادانت وفود عديدة ، بما فيها وفدى ، سياسات جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة الاستقرار في المنطقة ، واعمالها في جنوبي انغولا ، وربطها استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وغارتها الاخيرة على كابيندا .

كما استمعنا في بيان الممثل الدائم لجنوب افريقيا في ١٠ حزيران/يونيه الى محاولة لتبرير سياسات جنوب افريقيا . ومعنى اقواله ان جنوب افريقيا تنتحل لنفسها حق التدخل كما يحلو لها ، ممارسة لتفوقها العسكرى ، في شؤون الدول المجاورة لارغامها فيما يبدو على انتهاج سياسات تقبلها جنوب افريقيا .

ان هذه السياسات لا يمكن الدفاع عنها في القانون الدولي . كما انه لا طائل منها لان الارجح انها لن تؤدى على المدى الطويل الى النتيجة المنشودة منها ومن المحزن ان موقف التجاهل الذى تبديه جنوب افريقيا لاستقلال جيرانها يتفق ايضا مع الموقف الذى تبديه ازاء خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا منذ عام ١٩٧٨ .

ان العديد من المسائل الداخلة في مناقشتنا الحالية قد نوقش باستفاضة في الايام العشرة الاخيرة ، ولن اتناوله بالتفصيل . الا انه لا ينبغي تفسير الايجاز على انه عدم اكتراث بخطورة افعال جنوب افريقيا . ونحن نصغي بانتباه وتعاطف الى بيان وزير خارجية انغولا صباح اليوم . ونشاطره اوجه قلقه . وننظر الى اعمال

جنوب افريقيا على انها اخطار جسيمة غير مقبولة على السلم في المنطقة . وينبغي الا يكون ثمة شك في موقف استراليا ازاء هذه الاعمال . اننا ندينها دون تحفظ .

لقد رحب وفدى بالمفاوضات التي اشتركت فيها انغولا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة والرامية الى كفالة انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوبي انغولا . وكنا نرى انها يمكن ان تساعد في تحسين العلاقات في المنطقة واعادة الاستقرار لسكان جنوب انغولا المدنيين الذين يتعرضون لضغط شديد وان تسهم في تهيئة جو من الثقة يمكن فيه للمفاوضات الرامية الى تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ان تمضي قدما .

وقبلنا بداهة تاكيدات جنوب افريقيا في ١٧ نيسان /ابريل بأنها قد سحبت قواتها من انغولا . الا اننا خدعنا . فبعد شهر لمسنا وسائر المجتمع الدولي دليلا لا يدحض على استمرار اعمال جنوب افريقيا العسكرية في انغولا بعد ان تصدت القوات الانغولية لقوة من جنوب افريقيا في " كابيندا " . وتدل المتفجرات التي وجدت مع قوة جنوب افريقيا على ان هجومها كانت له اغراض مشؤومة تتجاوز بكثير عملية جمع المعلومات كما تزعم جنوب افريقيا ، وتتفق مع عزمها على تخريب المنشآت النفطية .

اننا لم نقبل قط ان يكون لقوات جنوب افريقيا الحق في الوجود في جنوبي انغولا ، ورحبنا بالانباء القائلة بانسحابها . ولا نقبل بالتاكيد بان يكون لجنوب افريقيا اى حق في ان ترسل قواتها الى اى مكان في اراضي انغولا ، او ان تضعها في اى مكان دون موافقة حكومة انغولا .

اننا اذ نتناول هذه المسألة امام المجلس اليوم يبدو لنا ان هناك نتيجة صحيحة عادلة واحدة : وهي ان اعمال جنوب افريقيا في " كابيندا " غير مشروعة وتنتهك الميثاق كما تنتهك القانون الدولي ؛ وهي تستوجب الادانة من المجتمع الدولي .

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ينظر مجلس الأمن مرة اخرى ــ تضاف الى مرات كثيـــرة جدا ــ في مسألة الاعمال العدوانية التي يقترفها النظام العنصرى في جنوب افريقيـــا في حق دولة مستقلة ذات سيادة الا وهي جمهورية انغولا الشعبية . والآن يناقشـــ مجلس الامن عملا اخر من أعمال العدوان قام به نظام بريتوريا ضد انغولا وتمثل فـــي ارساله في ايار/مايو من هذا العام قوة كوماندوز تابعة لجيش جنوب افريقيـــا الـــى مقاطعة كابيندا الانغولية ، وذلك بهدف تدمير المنشات النفطية هناك . وهـــذا العمل التخريبي الوقح لا يمكن ان يكون قد وقع بمحض الصدفة أو ان يعد عملا منفصلا من جانب نظام بريتوريا . وعلى النقيض من ذلك فان هذا العمل هو جزء من سياسة العدوان التي ما فتئ يمارسها النظام العنصرى على الدوام ضد جمهورية انغـــولا الشعبية منذ نيل ذلك البلد لاستقلاله فـي عام ١٩٧٥ .

ان السنوات العشر التي انقضت على استقلال انغولا هي عشر سنوات مـــن صد عدوان جنوب افريقيا . وتتخذ الاعمال التخـريبية التي يقوم بها نظام بريتوريـــا اشكالا عديدة بيد انها لم تتوقف للحظة واحدة . وقد تمثلت في غزو الاراضي واحتلالها وقصف المدن وانزال وحدات الكوماندوز العسكرية المظلية واستخدام عصابة " يونيتـا " الارهابيـة ــ عملاء النظام العنصرى في بريتوريا ــ واخيرا ارسال فـــرق الكوماندوز العسكرية . واذا كان البعض في الغرب قد حاول ان يعطي انطباعا بان النظـــام العنصرى لجنوب افريقيا لم يعد في موقف المعتدى لانه يفترض انه قد سحب قواته مـــن انغولا وشرع في المفاوضات ، فان الاعمال التي قامت بها بريتوريا مؤخرا ــ مواصلـــة احتلال اراضي انغولا وغزو شمالي انغولا وبوتسوانا ــ تكشف النقاب تماما عن هـــذا الزيف وتكشف مرة أخرى الطابع العدواني لجنوب افريقيا العنصرية . وكما نرى فـــان العنصرية والعدوان امران متلازمان .

ان هذا العدوان المسلح الذى قامت به بريتوريا ضد انغولا وبوتسوانا والدول الافريقية الاخرى يشكل خطرا جسيما متزايدا على شعوب الجنوب الافريقي ، وكذلك على سلم الدول وامنها ليس في تلك المنطقة فحسب بل فيما يتجاوز حدودها ايضا .

ان السلوك الاستفزازى لنظام جنوب افريقيا الذى اخذ صورة اعتداءات ضد البلدان الافريقية المجاورة في الوقت الذى كان فيه مجلس الأمن ينظر مسألة ناميبيا ، والاقوال التي اتسمت بالتحدى التي جاءت على لسان ممثل جنوب افريقيا في جلسات مجلس الأمن ان هي الا نتيجة للتأييد والرعاية اللذين تمنحهما بعض البلدان الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة للعنصريين في جنوب افريقيا .

وذلك نتيجة لتحالف عنصري جنوب افريقيا وواضعي سياسة الارتباط البنّاء المزعوم. ان البيانات التي أصدرتها البلدان الغربية تلك التي تزعم فيها الأسف على الأعمال العدوانية لجنوب افريقيا لا تنطلي على أحد ، لأنه لا يوجد مطلقا برهان ، أي برهان ، على استعداد الدول الغربية تلك لاتخاذ اجراءات فعالة لكبح العدوان أو لوقف غارات قطّاع الطرق على البلدان الافريقية المجاورة .

ان أعضاء مجلس الأمن رأوا مثلا حيّا على ذلك قبل يومين فقط عندما قدمت بلدان عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الأمن مقترحات تدعو الى تطبيق الجزاءات على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . فالدول الغربية لم تكتف بعدم تأييدها تلك المقترحات ، بل هددت باستخدام حق النقض ضدها ، وبذلك أفلحت في جعل أحكام الجزاءات في القرار أضعف ما تكون . وبذلك تكون قد هبّت لنصرة المعتدي العنصري. هذه هي السياسة الحقّة للدول الغربية تجاه نظام بريتوريا من ناحية وتجاه الدول الافريقية الاخرى من ناحية أخرى .

وفي مناسبات كثيرة في الأعوام القليلة الماضية - لا تقل عن خمس مناسبات - أدان مجلس الأمن جنوب افريقيا على احتلالها الأراضي الانغولية وعلى أعمال العدوان المتعمدة والمتكررة على جمهورية انغولا الشعبية . وقد وصف المجلس اجراءات بريتوريا تلك بأنها خطر حقيقي على السلم والأمن الدوليين . ودعا جنوب افريقيا الى احترام سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية وحذّرها من أنه سيجتمع مرة أخرى ، في حالة استمرار هجماتها على أنغولا ، للنظر في اتخاذ تدابير أشد ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ويواجه مجلس الأمن الآن انتهاكا آخر من انتهاكات جنوب افريقيا لسيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية ، وعملا عدوانيا آخر تقوم به ضد ذلك البلد . وفي رأينا يتعيّن على المجلس أن يدين جنوب افريقيا بأشد لهجة ، وأن يعتمد على الأقل تدابير ترغم النظام العنصري على وقف أفعاله الشائنة ضد الدول الافريقية المجاورة .

وفي هذا الصدد ، نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17285 ، الذى قدمته بلدان عدم الانحياز الأعضاء في المجلس حول المسألة التي ننظر فيها الآن . اننا نؤيد مشروع القرار هذا لأنه يدين بشدة جنوب افريقيا على عملها العدواني الأخير ضد أراضي أنغولا في مقاطعة كابيندا وعلى استئنافها لما تقوم به ، مع التعمد وسبق الاصرار ، من أعمال عدوانية تمثل انتهاكا صارخا لسيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية وتشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين .

اننا نؤيد المطالب الواردة في مشروع القرار بأن تسحب جنوب افريقيا دون شرط ، وعلى الفور ، جميع قوات احتلالها من أراضي انغولا ، وأن توقف جميع أعمال العدوان على تلك الدولة ، وأن تحترم احتراما دقيقا سيادة جمهورية انغولا الشعبية وسلامتها الاقليمية .

ان جمهورية أنغولا الشعبية ، التي تقف في طليعة الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية لها الحق ، شأنها شأن البلدان الافريقية المستقلة الاخرى ، في أن تعوّل على مجلس الأمن في تنفيذ المهام التي أناطها به ميثاق الامم المتحدة بأن يهبّ الى الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية ، مقدما بذلك مساهمته في صيانة السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لتأخر الساعة أعتزم رفع الجلسة الآن . سيعقد مجلس الأمن الجلسة التالية للنظر في البند المدرج على جدول أعماله في الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥